التأثير الجيوبوليتيكي الصيني الحديث على النظام الدولي من خلال مقومات القوة الناعمة

م.م. وداد حماد مخلف أ.د. حسين علي عبد أ.د. أعياد عبد الرضا عبد ال
جامعة الأنبار - كلية التربية للعلوم الإنسانية

المستخلص

تناول البحث دراسة التأثير الجيوبوليتيكي للقوة الناعمة الصينية على النظام الدولي ، وتم توضيح التسلسل التاريخي لتطور مفهوم الجيوبوليتيك منذ نهاية القرن التاسع عشر ولحد الان ، اذ شهد الجيوبوليتيك تطورات هامة وكان الغرض هو الوصول الى طرح مقومات اضافية للقوة الناعمة بتأثير الجيوبوليتيك وهي؛ الاعتبارات الجغرافية للدولة والموارد الاقتصادية والمقومات السياسية . ومن خلال التعرف على فلسفة القوة الناعمة الصينية التي تم التعرف عليها في البحث ، وتبين مدى ترسيخها المستمر من قبل القيادة الصينية انسجاماً قيمها السياسية وثقافة مجتمعها المسندة الى ثقافة الكونفوشيوس التاريخية ، فقد تبين ان الصين استطاعت بناء قوتها الناعمة في مجالات شملت مقومات سياسية واقتصادية واجتماعية والتي لعبت دورا مهما في إرساء مبدأ السلم والتعاون الدولي والاقليمي ومن خلال سعي الصين ايضاً في سياستها الخارجية إلى خلق بيئة آمنة للنمو الاقتصادي .

الكلمات المفتاحية: جيوبوليتيكيا– الصين– النظام الدولي – القوة الناعمة

The modern Chinese geopolitical impact on the international system through the components of soft power

Assistant teacher Widad H. Mukhlif Prof. Dr. Hussein A. Abd
Prof. Dr. Ayad A. Abdal
University of Anbar- College of Education for Humanities
ed.hussein.ali@uoanbar.edu.iq

Abstract

The research deals with the study of the geopolitical effect of Chinese soft power on the international system, and the historical sequence of the development of the concept of geopolitics has been clarified since the end of the nineteenth century until now, as geopolitics witnessed important developments and the purpose was to arrive at presenting additional components of soft power with the effect of geopolitics, namely; Geographical considerations of the state,

economic resources and political factors. By getting acquainted with the Chinese philosophy of soft power that was recognized in the research, and showing the extent of its continuous consolidation by the Chinese leadership in harmony with its political values and the culture of its society, which are attributed to the historical culture of Confucius, it was revealed that China was able to build its soft power in areas that included political, economic and social foundations. It played an important role in establishing the principle of peace and international and regional cooperation, and through China's pursuit of its foreign policy to create a safe environment for economic growth, avoiding conflicts and disputes, and opening up to the world.

Keywords: Geopolitics , China , the international system , soft power

المقدمة

يعد موضوع القوة الناعمة أحد المواضيع التي فرضت نفسها بعد ان تم طرحها من قبل المنظر الأول لها الأمريكي جوزيف ناي ، فشغلت نقاشات المحللين الاستراتيجيين والمفكرين في الشؤون السياسية . ولم تكن علاقتها بالجيوبوليتيك احد فروع علوم الجغرافيا السياسية قد اثارت بال الكثيرين من اولئك ، فبالرغم من تأثر العديد من الدراسات في الوقت الحاضر بالتغيرات التي طرأت على مفاهيم وممارسات قوة الدولة ومجالها الحيوي والجيوبوليتيكي في العالم خلال العقود القليلة الماضية، كما وارتبطت هذه الدراسات إلى حد كبير بمفهوم ودور القوة في العلاقات بين الدول أو على مستويات السياسة الخارجية بشكل عام. فان السياق العام لتلك الدراسات لم يخرج عن توضيح تأثير مكونات القوة الناعمة و المؤثرات الفاعلة في صناعة السياسة الخارجية والعلاقات بين الدول الى جانب العنصر الثقافي والقيم السياسية على تحقيق السلم والأمن الدولي .

وفي هذا البحث يتم توضيح وفهم التطور الذي حصل على مفهوم الجيوبوليتيك وكيفية استثماره من قبل الدول الكبرى منذ نهاية القرن التاسع عشر ولحد الان .ثم محاولة طرح التأثير الجيوبوليتيكي للصين ومن خلال ما تمتلكه من مقومات القوة الناعمة على منظومة النظام الدولي الحديث .

منهجية البحث:

أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث من أهمية موضوعها وحداثة نظريتها وجدلية نموذجها ، وبتعبير أدق فان تطرق الدراسة لمفهوم حديث نسبياً وهو القوة الناعمة والذي يحتل درجة عالية من الأهمية في إستراتيجيات الدول حالياً لتنفيذ أهداف سياستها الخارجية ، وقد كانت محاولة البحث في التوصل الى التأثير الجيوبوليتيكي للقوة الناعمة للصين التي اثارت نهضتها على الصعيد العالمي جدلاً واسعاً في كل انحاء العالم.

إشكالية البحث :

تتلخص اشكالية البحث في مدى استثمار الصين لمقومات القوة الناعمة لديها في التأثير جيوبوليتيكياً على منظومة النظام الدولي الحديث ، الأمر الذي يطرح التساؤلات التالية:

١. هل يمكن للصين من استثمار الصعود التاريخي الذي حققته عالمياً لاسيما في المجال الاقتصادي من طرح نموذج جيوبوليتيكي مؤثر في العالم؟

٢. في حال التوصل الى التأثير الجيوبوليتكي الصيني على العالم فما هو الدليل عليه.

أهداف البحث:

يمكن تحديد اهداف البحث من خلال ما يلى:

١. التعرف على التطور التاريخي للجيوبوليتيكي ومدى استثماره من قبل الدول الكبرى.

٢. تقديم إطار نظري وفلسفي يعالج موضوع التأثير الجيوبوليتيكي للقوة الناعمة الصينية في العالم.

٣. تقديم منظور جيوبليتيكي صيني حديث تتطلع الصين لتحقيقه من خلال القوة الناعمة.

فرضية البحث:

إن الفرضية التي تسعى الدراسة إلى إثباتها هي:

ان الرؤية الاستراتيجية للصين توجب عليها استثمار العامل الجيوبوليتيكي المتحقق من النهوض الصيني الاقتصادي في تحقيق التأثير في النظام الدولي الحديث.

منهجية البحث:

تم تأطير الجزء النظري من الدراسة بالاستعانة بمجموعة المصادر والمراجع العربية والاجنبية المتوفرة في المكتبات الاكاديمية وشبكات الانترنت مستعينين بالمنهج الوصفي في ذلك ، ثم محاولة استقراء بعض النتائج من خلال تحليل اقوال وتصريحات مسؤولين وباحثين ومنظرين لإتمام الجزء العملي من البحث.

المحور الأول: تطور الجيوبوليتيك

منذ ان تطرق علماء الجغرافية السياسية ومنظريها لمفهوم الجيوبولتيك مع ظهور المصطلح في تسعينات القرن التاسع عشر ، تعرض مضمونه لتغيرات وتحولات عديدة بحسب انتماء من اهتموا به وتوجهاتهم الايدلوجية والسياسية . فقد ارتبط الجيوبولتيك بالتوجهات السياسية للدول ورؤيتها المستقبلية في التعامل مع بقية الدول ، كما ان التغيير المستمر في الأوضاع الجيوسياسية العالمية أثرت ايضاً على تغير مفهوم الجيوبولتيك واهتماماته.

عندما ظهر إصطلاح جديد عُرف بالجيوبولتيك Geopolitic ومن مفهوم اللفظ يظهر ان مضمون هذا العلم يجمع بين الجغرافية والسياسة، اي يقوم على الدراسة الجغرافية للدولة ، من حيث سياستها الخارجية وتأثيرها الحيوي، وهنا يكون التأكيد على المظهر الجغرافي للعلاقات الخارجية، وهذا هو المفهوم الواسع للجيوبولتيك، أي انه علم يبحث فيما بين السياسة والرقعة الأرضية من علاقات، وإنه يهدف بصفة خاصة على تحويل المعلومات الجغرافية ،إلى ذخيرة علمية، يتزود بها قادة الدولة وساستها. وهنا يصعب الفصل بينها وبين الجغرافية السياسية حتى ان البعض كالجغرافي الأمريكي ويتسلي يستعمل Geopolitic كاختصار للفظ الجغرافية السياسية political Geopraphy [1]. فقد اثار هذا المصطلح ثورات فكرية في تسعينات القرن التاسع عشر، حيث كان الباحثون اللذين يستخدموه امثال رودولف كيلين وهالفورد ماكيندر، و كارل هوسهوفر، وأساياه بومان يحاولون باستمرار التأثير على السياسات القومية والدولية بنظرياتهم المتعلقة بالعالم المعاصر " [2].ويمكن رصد تطورات ماتضمنته الجغرافيا السياسية في القرن العشرين ليتفرع عنها ما عرف بالجيوبوليتيك . حيث حدد الفكر الجيوبوليتيكي الحديث نظريات هامة كانت بمثابة مراحل لتطور الفكر الجيوبولتيكي في العالم. ففي كتابه الجغرافيا السياسية politische Geographie والذي ظهر عام ١٨٩٧،

قدم راتزل فكرته الكبرى بان الدولة كائن عضوي يكبر وتزداد احتياجاته باستمرار وان الحدود هي اشبه بجلد الكائن العضوي ، والذي يجب ان يتمدد باستمرار مع نموه [٣]. وفي هذا المجال فان ما قدمه راتزل لا ينفصل عن ظروف التوسع الاستعماري الامبراطوري الأوروبي خلال القرن التاسع عشر ، وما يؤكد ذلك ما سمي بقواعد راتزل لنمو الدولة وتوسعها وابرزها إن رقعة الدولة تزداد بنمو الثقافة ، فكلما انتشر السكان وحملوا معهم طابعاً ثقافيا خاصاً فإن الاراضي الجديدة التي يحتلها هؤلاء تزيد من مساحة الدولة ، و ان الميل العام للتوسع والضم ينتقل من دولة لأخرى ثم تتزايد وتشتد [٤]. وقد كان الالماني فريدريك راتزل اول من وضع الاسس العلمية للجغرافيا السياسية و الجيوبوليتيك على وجه الخصوص، ، فضلاً عن الكثير من اعماله التي ما تزال تمثل مرجعا لا ينضب للباحثين و المفكرين من استخدام افكاره و معلوماته في خدمة صناع القرار في المانيا آنذاك من اجل انقاذها مما هي فيه و جعلها قوى كبرى يحسب لها حساب [٥] . اذ اكتشف راتزل الأحساس العميق لدى الامريكان (بالمدى)، و بناء على ذلك انجز الأمريكيون بطريقه واعية الشئ الذي كان (العالم القديم) قد توصل إليه بحدسهُ و بالتدرج . و لاحظ (راتزل) أن أمريكا قد تأخذ طريق تحقيق مقولة (الدولة العالمية) باعتبارها دولة كبرى تريد التوسع الجغرافي في حدوده القصوى إلى ان يبلغ مستوى الكرة الأرضية . إلى ذلك كان راتزل سباقاً في ربط البحر بنمو الدولة العالمية وانطلاقاً مما حققته دول صغيرة مثل بريطانيا و هولندا و إسبانيا عن طريق البحر. تنبأ راتزل لأمريكا بالقوة والعظمية لأنها اختارت أن ترتبط بالبحر ليصبح (البحر العالمي) حدود (الدولة العالمية) [٦]. في المقابل طرح ماكندر نظرية قلب الأرض التي لديها من المزايا الاقتصادية والحربية والاستراتيجية الشيء الكثير ، وكان يرى ان موقع المانيا هو موقع استراتيجي بالنسبة لقلب الارض فليس أمامها من العوائق ما يمنعها من السيطرة على قلب الارض " [٧].وبرغم إن فكرة (الهرتلاند) تنطلق من البساطة بحيث تكاد ان يلغي دور المناطق الأخرى في الصراعات العالمية، ولو كان ماكيندر بيننا فإنه ربما أعاد صياغة أفكاره مرة رابعة إلى احتمال تكوين ائتلاف شمالي يشمل الهرتلاند والمحيط المتوسط [٨].

وبعد اراء ماكيندر أوضح ماهان ، أثر القوى البحرية في التاريخ ، وبأن قوى البحر هي التي تتفوق دائماً على قوى البر ، حيث ان قوى البحر أكثر حصانة لإحاطة المياه بها من كل جانب ، وهي التي تتحكم في حركة التجارة البحرية أثناء السلام والحرب ، وهي مقولة

تعاكس ما ذهب إليه ماكندر[٩] . ولوحظ ان أفكار (ماهان) تطابقت مع التوسع الأمريكي في العالم ، فالقوة العسكرية للأسطول الأمريكي ضمنت سرعة الرد و التحرك ومحاصرة أعدائها، كما تضمن سهولة انتقال حركة النفط و التجارة العالمية وضمان امن الدورة الاقتصادية الأمريكية التي تأخذ في الحسبان مراكز الإنتاج التي تحتاج إلى التبادل و الخدمات عبر المياه. ثم جاء نيكولاس سبيكمان بأفكار الأميرال ماهان وهو الذي اخترع ما يسمى (المحيط المتوسطي) تشبّهاً بالبحر الأبيض المتوسط . كان أساس تصوره الجيوبولتيكي يقوم على تشابه مميز بين البحر المتوسط في تاريخ أوربا و الشرق الأوسط و شمال إفريقيا بالنسبة للحضارات القديمة و بين المحيط الأطلسي بالنسبة للحضارة الغربية في التاريخ المعاصر[١٠]. ان نيكولاس سبيكمان ربط أمن الدولة بالجيوبوليتيك وما يستتبع ذلك من تخطيط استراتيجي، ويلاحظ كيف أن السياسة الخارجية الأميركية ركزت بعد الحرب العالمية الثانية على نشر الأساطيل البحرية في البحر المتوسط والمحيط الهادئ وإقامة علاقات التحالف مع بعض الدول المحيطة بأوروبا ألشرقية والاتحاد السوفياتي، وخاصة تلك التي تتمتع بمواقع استراتيجية – الشرق الأوسط مثلا – مما يدلل على الانسجام بين السياسة الخارجية الأميركية وأفكار سبيكمان[١١]. التي تتميز بعدم الكفاية والبعد عن الإمكانية العملية، فمن الواضح أن منطقة الإطار لا يمكن ان تكون قوة واحدة، كما ان الإطار ليس سوى نطاق هامشي مهدد من الهرتلاند في الداخل والقوى الهامشية البحرية من الخارج وبريطانيا واليابان وشمال أفريقيا من مصر إلى المغرب ، فاذا كان لقوى الاطار ان تنجح في تكوين وحدة اوربية غربية ، فان هذا النجاح يتوقف على ان تفرض اوربا المتحدة سلطانها المطلق على البحر المتوسط كله والشرق الأوسط كخطوة أولى ، ثم السيطرة على بقية افريقيا وأستراليا كخطوة ثانية تمهيداً للخطوة الحاسمة ، وهي الاستيلاء على بقية الاطار في آسيا الجنوبية والشرقية ، وهذا من باب المستحيل، إلا اذا كان اتفاق بين هذه القوة الأوربية المتوسعة وبين قوة الهرتلاند او القوة الامريكية، وفي مثل هذه الحالة فإن فكرة تكوين قوة واحدة تسيطر على الإطار كله فكرة لا يمكن تحقيقها ، وبنفس الاتجاه فان الصين قد يمكنها أن تستولي على جنوب آسيا وشرقها، لكنها لن تتمكن من الاستيلاء على الإطار في الشرق الأوسط او اوروبا دون اتفاق مع الهرتلاند" [١٢] . ولذلك فقد تطور مفهوم الجيوبولتيك وعُرف حديثاً بانه :" علم سياسي اساساً

يستمد جذوره من الجغرافيا وحقائقها ويعمل على الإفادة منها لخدمة خطط سياسية معينة في غالبية الاحوال ، ولذلك فان هناك فرقاً بين الجيوبولتيك والجغرافيا السياسية.

ان كل العوامل الحديثة التي عرفها العالم مع عصر العولمة قد تداخلت مع ما كان سائداً عن مفهوم الجيوبوليتيك فكان لابد من تطور مفهومه ليتلائم مع هذا العصر ، اذ ان الجيوبوليتيك أكثر صعوبة من الجغرافية السياسية حيث يقوم برسم تصورات سياسية مستقبلية على ضوء تفاعلات المكان الجغرافي والشكل السائد من الاستراتيجية العسكرية ، ولهذا يتردد دائما مصطلح القوة البرية أو البحرية أو الجوية ، وبما أن الجيوبوليتيكيا في أساسها خطة للمستقبل السياسي لإقليم أو قارة أو العالم، وترى الدراسة ان ما وصل اليه مفهوم الجيوبولتيك من صقل وتشذيب منذ نهايات القرن العشرين وحتى الآن وخصوصاً مع دخول عصر العولمة قد جعله يتوائم مع هذا العصر، كما شهد توائماً في بدايات القرن العشرين مع السياسات التوسعية للدول العظمى آنذاك، ثم توائماً مع سياسات انشاء تكوين الاحلاف والمعاهدات السياسية والعسكرية للدول العظمى في فترة الحرب الباردة التي استمرت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ولحد انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ ، وعليه فان انسب وصف للجيوبولتيك اليوم هو جيوبوليتيك العولمة الذي يتناسب مع مظاهرها وسلوكياتها ، فمنذ العقد الاول من القرن الحادي والعشرين بات واضحا ان الفكر الجيوبوليتيكي اصبح ذو اهمية كبيرة، لاسيما وان كثير من الجغرافيين سمحت دراساتهم الى خضوع الخطاب الجيوبوليتيكي الى تحليل ومعالجة المشاكل السياسية بين الدول.

وفي ذلك نتأسى برأي الدكتور محمد رياض عندما وصف جوهر الجيوبوليتيك الحديث بانه :" تحليل العلاقات السياسية الدولية على ضوء الأوضاع والتركيب الجغرافي، ولهذا فإن الآراء الجيوبوليتيكية يجب أن تختلف مع اختلاف الأوضاع الجغرافية التي تتغير بتغير تكنولوجيا الإنسان وما ينطوي عليه ذلك من مفاهيم وقوى جديدة لذات الأرض، وفي هذا قال ماكيندر (لكل قرن جيوبوليتيكيته وإلى اليوم فإن نظرتنا إلى الحقائق الجغرافية ما زالت ملونة بمفاهيمنا المسبقة المستمدة من الماضي –لتلك الحقائق– وذلك لأغراض عملية)[١٣] .من كل ما تقدم تستنتج الدراسة أن الجيوبولتيك هو مضمون جغرافي سياسي لكنه متحرك بعكس الجغرافيا السياسية التي تتسم بالثبات النسبي في المدى المنظور، حيث ان الجيوبولتيك

معرض لعوامل التغير المستمرة ، وان الدراسات الجيوبوليتيكية لا تنتهي عند حد التعرف على دراسة وتحليل الحوادث الماضية ، بل ان تركيزها ينصب على الحاضر وآفاق المستقبل .

المبحث الثاني :فلسفة الصين تجاه النظام الدولي الجديد

أدركت الصين ان المعطيات الجغرافية المتمثلة بموقعها الاستراتيجي ومساحتها وحجم سكانها والتي تمثل قوتها المادية الى جانب قدرتها السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والأيدولوجية التي تمثل قوتها المعنوية لها أهمية كبيرة في الفكر الاستراتيجي وركيزة أساسية في بناء وزنها السياسي على المستويين الإقليمي والدولي ولاسيما وان العوامل المحركة لقوتها الناعمة لها ارث حضاري قديم يتمثل بعنصر الثقافة والتاريخ القديم التي ارتكزت على مبادئ سلمية يمكن ان تؤثر على المدى الطويل في سياسات الدول الأخرى لأن المنهج نفس التفكير والمبادئ في خلق مجتمع متحضر مبني على أسس حضارية ومتقدمة، إذ أشار المؤلفون الذين اهتموا بالفلسفة الصينية القديمة ومنهم (سن تزو) عن العلاقة بين الحاكم الناجح وشعبيه بان نجاح سياسة الدولة من قبل الحاكم إنما تبدأ من كسب عقول المواطنين بالفضيلة والالتزام بالأخلاق والقيم وليست القوة والعنف.

ان التحليل الوصفي لآراء الباحثين يحتاج لتعمق أكثر للوصول الى ماهية فلسفة القوة الناعمة الصينية من خلال استراتيجيتها الموضوعة ثم الوصول الى نظرتها تجاه النظام العالمي الجديد، وتشير الدراسة حول الفكر الإستراتيجي الصيني مرتبط أساساً بطبيعة المنهج الصيني في توسيع النفوذ الجغرافي، ويُعد أحد أهم أعمدة وركائز الصعود الصيني على المسرح العالمي والذي من دونه ما كان من الممكن أن تصل الصين إلى ما وصلت اليه اليوم من قوة ناعمة على المستوى الإقليمي والدولي. وقد استند هذا الفكر الإستراتيجي إلى عددٍ من العوامل أهمها (الثقافة الصينية والتاريخ والفلسفة) فضلا عما يرتبط بهذه العناصر من معطيات تترك أثراً كبيراً في صياغة السياسات الاستراتيجية الصينية، كالحس القومي البراغماتي، والأيديولوجيا والمبادئ الصينية"[١٤]. تلك العوامل تم ذكرها سابقاً من قبل العديد من الباحثين في المبحثين السابقين وقد تمت الاستفاضة في تحليلها ، ولكن مايمكن الاشارة اليه هنا ان العوامل نفسها قد ارتبطت بصورة او بأخرى بفلسفة القوة الناعمة الصينية التي أُشير اليها منذ نشوء الحضارة الصينية القديمة وحتى الآن ، وعلى الصعيدين الداخلي

والخارجي، فان :" معنى القوة الناعمة ليس غريبًا على الصين، بل له إشارات كثيرة في إرثها الثقافي السياسي والفلسفي في إدارة العلاقة بين الحاكم والمحكوم وبين السلطة والدولة والفرد وفي إستراتيجية الحرب منذ ان وعظت الكونفشيوسية بأنّ الحاكم الناجح هو من يكسب عقول مواطنيه وقلوبهم ومشاعرهم بالفضيلة والمحبة لا بالقوة ، اما اليوم وبعد نشوء نظرية القوة الناعمة ، فقد وردت الإشارة إلى المفهوم ١١ مرة في الأعوام ١٩٩٤ –٢٠٠٠ ثم ارتفعت إلى ٦٠٠ مرة حتى ٢٠٠٩ ، وفي ١٩٩٣ كتب وانغ هينغ أول مقالة في الموضوع وشدد على الثقافة مصدراً رئيساً إذا كانت للدولة ثقافة وأيديولوجية مرغوب فيهما فإنّ بقية الدول سوف تحاول اتباعه وليس لتلك الدولة حاجة في استخدام القوة الصلبة التي هي أكثر كلفة وأقل تأثيراً "[١٥].وفي اطار تعزيز نظرية قوتها الناعمة طرحت الحكومة الصينية نظرية (التنمية السلمية للصين) والذي تم استخدامه لأول مرة عام ٢٠٠٣، التي تمثل احد أهم المبادئ للسياسة الخارجية الصينية لدى الجيل الرابع من القادة الصينين، والتي استخدمت أساساً لطمأنه بلدان شرق آسيا والولايات المتحدة، من أن نمو الصين الاقتصادي والعسكري لايشكل تهديداً للسلم والاستقرار بالمنطقة، بل سيكون له نتائج ايجابية على الدول الأخرى[١٦].تضمنت نظرية التنمية السلمية للصين اربع مبادئ وهي كما يلي:

أولاً: على الرغم من أن التنمية الاقتصادية في الصين حققتها في فترة قصيرة جدًا من الزمن ، فقد كان عليها أن تبدأ من مستوى منخفض جدًا ، لذلك لا تزال الصين بحاجة لتركيز جهودها على تنميتها الداخلية.

ثانيا : ليست استراتيجية الصين الإنمائية لفصل نفسها عن المجتمع الدولي ، بل لزيادة مشاركتها.

ثالثاً : بينما تتبع الصين استراتيجيات إنمائية مستقلة ، فإنها لا تسعى إلى إلحاق الضرر بالدول الأخرى.

رابعاً : يدعم النمو الاقتصادي الحالي التنمية والاستقرار في آسيا ككل[١٧] .

كما ربطت الصين بين سياستها الخارجية وبين تنميتها السلمية من خلال الآتي:

- دعم إنشاء "عالم متناغم" .
- إتباع سياسة خارجية سلمية مستقلة.

- تعزيز مفهوم "الأمن الجديد" القائم على الثقة والمنفعة المتبادلة والمساواة والتنسيق.
- الإرتقاء الفعال لمستوى "المسؤولية الدولية".
- تعزيز سياسة "حسن الجوار" والتعاون الإقليمي(١٨).

يمكن الاستنتاج ان الاستراتيجية الصينية المرتبطة بالتفكير الصيني والثقافة الصينية التقليدية ، وبعد ان بدأ عصر الاصلاح قد جسدت معاني نظرية القوة الناعمة وحتى قبل نشوئها في بداية التسعينات من القرن العشرين من قبل الامريكي جوزيف ناي، وان تلك الاستراتيجية كانت تحتاج الى نظرية عصرية حديثة لتتفاعل معها وتندفع من خلالها عبر قنوات النظام الدولي ، فتمازجت الاستراتيجية مع النظرية ليقابلهما عصر العولمة بمجالاتها المتعددة من تكنلوجيا المعلومات ، وتطبيقات الاتصالات ،و تآكل الحدود، ومجتمعات تسويق الخدمات ، فكانت النتائج نهضة صينية اقتصادية – سياسية– ثقافية باهرة، وقد عززتها القيادة الصينية بنظرية التنمية السلمية للصين لتعزيز قوتها الناعمة ، وبالرغم من سعي الصين الى طمأنة الدول الكبرى فانها ظلت تتحسب وتترقب منها ، اذ يشار الى ان " عدداً متزايداً من العلماء الامريكان أخذوا يهتمون بتوسع بكين المستمر في القوة الناعمة، و تأثيرها العالمي من خلال استراتيجية القوة الناعمة، كما تم ملاحظة تزايد اتجاه القوة الناعمة للصين مقابل انخفاض أمريكا في القوة الناعمة ، اذ ينبغي على واشنطن التفكير في الفجوة السريعة في القوة الناعمة بين البلدين بدلاً من التركيز على البحث عن استراتيجية احتواء ضد الصين"(١٩).

فقد حصل مفهوم "القوة الناعمة" على تطور أفضل في الصين الحديثة أكثر منه في الولايات المتحدة الامريكية، وهذا التوجه "ينطوي على القدرة على إعطاء الآخرين فرصة لفهم ما تريد منهم"، ولا يعتمد ذلك على التركيب على الاقتصاد أو الحيل السياسية ، ولكنه يعتمد في الأساس على جاذبية ثقافتك وآرائك الإيديولوجية للآخرين ، وعلى إخلاصك للمعايير القانونية وقدراتك على ضبط النغمة في المنظمات الدولية . ومن جهة أخرى فإن "ممارسة الصين في الترويج الناجح للإصلاحات والشفافية واتباع طريق التنمية المستقل لها" يمكن اعتبارها القوة الناعمة الوطنية الصينية (٢٠).ان هذه التقييمات الدقيقة للخبراء الامريكان ومن

ضمنهم المؤسس الامريكي لنظرية القوة الناعمة بتقدم الصين في تبني النظرية انما يعكس الاستعداد الصيني لهده النظرية من خلال عوامل التوجه الاستراتيجي ، اذ ان :" اصحاب التوجه الواقعي المبني على القوة في العلاقات الدولية يعتقدون أن الميزة الاساسية للسلوك المستقبلي للصين تجاه المتغيرات في النظام الدولي هي قوتها المتنامية ، والتي ستمثل متغيراً حاسماً في تحديد سياستها الخارجية، وقبل التحول للحديث عن المستقبل من المهم بالنسبة لأصحاب هذا التوجه استرجاع الماضي، حيث يلجأ هؤلاء إلى دراسة حالات تاريخية لقوى صاعدة متشابهة لحالة الصين الحالية"[٢١].

وعند الحديث عن عوامل الفكر الإستراتيجي للقوة الناعمة الصينية تبرز البراغماتية الواعية " التي حددت الملامح الرئيسية للسياسة الخارجية الصينية والتي تقوم على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وتفادي الاصطدام مع الدول العظمى، اذ أن دور الصين في بنية النظام الاقتصادي والسياسي العالمي يرتبط بتوسع إطار مصالحها الاستراتيجية، وبخبرتها التاريخية وثقافتها ورؤيتها للتطورات الجارية في مناطق العالم المختلفة. وإذا كان الخطاب السياسي الصيني يدعو إلى إقامة نظام دولي أكثر عدالة وإنصافاً ومتعدد الأقطاب، فإن الصين ترى نفسها مُصلِحة لهيكل النظام الدولي، وتعتقد أن النظام الدولي الحالي لا يمكن تبديله ولا يمكن أن يبقى على حاله أيضاً"[٢٢].كما ان إرساء مبدأ السلم والتعاون الدولي والاقليمي الذي تسعى الصين اليه " لايمانها بمبدأ إحترام وحدة أراضي الدول الأخرى وسيادتها ، والدفاع عنها في حالة التعرض إلى تهديدات خارجية ، اذ ان استراتيجيتها في التنمية السلمية تسعى إلى خلق بيئة آمنة للنمو الاقتصادي ، وتجنب الصراعات والنزاعات والانفتاح على العالم ، فضلاً عن سعيها إلى لعب دور إيجابي في أسيا من اجل تجنب النظر اليها باعتبارها تهديداً ، وإقامة شراكات دولية مع الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى العالمي ، وإنشاء علاقات استراتيجية مع روسيا والاتحاد الأوربي واليابان والأسيان والأيبك ومنظمة شنغهاي للتعاون والتعاون مع المنظمات الاقليمية لحل المشاكل وايجاد الحلول لخلق تصور ايجابي عن سياستها الخارجية ذات الطابع السلمي الفاعل[٢٣]. وفي اتجاه آخر تنبهت الصين الى تحديات العولمة التي تعيش اليوم أزمات عالمية في مجالات عدة " منها قضايا البيئة، والتنمية، والتصحر، والاحتباس الحراري ، ونقص الغذاء، ومواجهة كوارث الطبيعة، والخلل الحاد على مستوى توزيع الدخل، والفقر،

والأرباب، والأمراض المستعصية والسريعة الانتقال، والتوترات الأمنية في مناطق عدة من العالم لاسيما في منطقة الشرق الأوسط، ومواجهة مشكلات الإرهاب الدولي، والتمييز العنصري، والتطهير العرقي، والنزاعات الطائفية الدموية التي اتخذت منحى خطيرا يهدد بإبادة أقليات بأكملها، في ظروف العجز الدولي عن مواجهة الإرهاب والتعصب الديني فدعت الصين إلى بذل جهود دولية مشتركة لمواجهة تلك التحديات.[٢٤] ولترويج سياستها الناعمة تحاول القيادة الصينية ايصال رسالة للعالم "بأنها لا تستند إلى موروث استعماري كما هو الحال في الغرب ، فهي لم تحتل أرضًا ولم تستوطن خارج أراضيها ولم تخض حروبًا، فالصين تتنافس في عصر العولمة ليس على الأرض والموارد والأسواق بل على صياغة القواعد والمبادئ ووضع الإجراءات والتقاليد في إدارة السياسة الدولية وذلك بفن القوة الناعمة وليس سياسة القوة [٢٥].

بينما يشكك اصحاب المدرسة الواقعية في المحاولات الصينية الحالية، بانها ترمي بثقلها على الصعيد الدولي وهي محاولات طبيعية ومتوقعة ، وهي نوع من السلوك المتوقع من قوة تقليدية كبرى ، وتفسير ذلك يعود الى ان القوى الصاعدة تثير نوع من القلق ليس بسبب عدم تسليمها بما هو قائم بل بسعيها الى محاولة التغيير حسب " آرون فريدبيرغ" [*]. وفي بعض الحالات لإسقاط النظام القائم، ومن ثم التأسيس لترتيبات جديدة تعكس بشكل دقيق تصوراتها الخاصة لبنية النظام الدولي ولمكانتها فيه، وهذا ما دفع ببعض الواقعيين إلى التصريح بان هناك غموض شديد يكتنف المشهد المستقبلي للسياسات الدولية[٢٦]. بل ان الواقعيون يصلون في شكوكهم حول نوايا الصين و قدرتها الشاملة المتزايدة في كثير من الأحيان على نقل السلطة في النظام الدولي وكيف يمكن أن تحل الصين محل الولايات المتحدة باعتبارها المهيمن العالمي التالي، و إذا استمر نمو الصين بدون انقطاع ، فقد يكون وضع أمريكا كأكبر اقتصاد في العالم في مهب الريح خلال العقد القادم. ويظهر الواقعيون الخوف من تهديد الصين ويصفونها بأنها أكبر منافس لواشنطن في المستقبل[٢٧]. وبين الترويج الصيني لقوتهم الناعمة وتشكيك المراقبون لها يخلص الباحثون الى وضع ثلاث نظريات لتفسير الصعود الصيني العالمي في العقد القادم :

١. **نظرية الإنقاذ الصيني** : ان حفاظ الصين على النمو الاقتصادي بسرعة عالية على مدى أكثر من ٣٠ عاماً متتالية ، وقدرتها على أن تصبح ثاني أكبر اقتصاد في العالم ، جعل المراقبون يردون مقولة (إنقاذ الصين للعالم) فإن دور الصين في النشاط الاقتصادي العالمي لم يعد دوراً يمكن الاستغناء عنه .

٢. **نظرية التهديد الصيني** : اذ أنها تحصل على ميزة تنافسية من خلال التلاعب بأسعار صرف العملة وخفض التكاليف، الذي تفاقم اختلالات التجارة العالمية، وانتزاع فرص العمل من العمال في البلدان الأخرى، الأمر الذي أدى الى أغلاق عدد كبير من المصانع ، ومواصلة ارتفاع معدلات البطالة.

٣. **نظرية "الركب المجاني"**: تمتعت الصين بمزايا النظام الدولي الحالي، لكنها رفصت تقسم التكاليف. فهي ان كانت معذورة في الماضي بسبب ضعف قوتها الإجمالية، فيجب على الصين الآن كثاني أكبر اقتصاد في العالم أن تتحمل بعض المسئوليات[٢٨].

يتبين ان فلسفة استراتيجية القوة الناعمة الصينية التي تم تبنيها من قبل القيادة الصينية في العقد الاول من الالفية الجديدة تستند الى بعدين ؛ الاول ترسيخ الامن والسلم الدوليين لتعزيز بيئة آمنة للنمو الاقتصادي ، والثاني إنشاء علاقات استراتيجية مع القوى الكبرى والاقليمية المهمة لحل المشاكل وايجاد الحلول من اجل خلق تصور ايجابي عن سياستها الخارجية ، وتفعيل التنمية السلمية ، ومهما ووجه من تشكيك او نقد من قبل المراقبون فانها اصبحت امر واقع اعترف به السياسيون والمراقبون في الغرب والشرق ووضعوا له تفسيرات نظرية ، بل وبحثوا في نتائجه على سياساتهم واقتصاداتهم.

بعد ان تم وضع نظرية القوة الناعمة الصينية وتحديد استراتيجيتها، بدأت الصين في تطبيق أجندة القوة الناعمة " التي تسعى من وراء نشرها في العالم اطلاق" حلم الصين " ففي أبريل / نيسان عام ٢٠٠٦، نظم مؤتمر بكين لإطلاق" حلم الصين " ليتم التأسيس على أن" التجديد الثقافي "هو الطريق للحصول على شرعية أكبر على الساحة الدولية ، وإن تقديم " حلم الصين " للعالم كان محاولة لربط الصين بثلاث أفكارٍ قوية :التنمية الاقتصادية، والاستقلال السياسي، والقانون الدولي [٢٩]. مع الايمان بان نجاح الاستراتيجية الجديدة لن يعود بالفائدة على الشعب الصيني فحسب، بل سيساهم أيضًا في التنمية الاقتصادي على مستوى العالم [٣٠]. وقد قدمت السياسة الخارجية الصينية بالفعل بعض المؤشرات الدالة على

رغبة القيادة الصينية في القيام بدور عالمي متميز" وبالإضافة إلى ما تناولته من قبل، كان من أبرز تجليات السياسة الخارجية الصينية ما طرحته بكين من رفض مبدأ القطبية الأحادية القائمة في الوقت الراهن، والمتمثلة في أن الولايات المتحدة هي القطب الأوحد في النظام العالمي الجديد. وقد دعت القيادة الصينية بدلاً من ذلك إلى إنشاء نظام عالمي عادل يقوم على احترام سيادة الدول ووحدة أراضيها، وعدم الاعتداء على سيادة الدول، أو التدخل في الشؤون الداخلية لها والتعايش السلمي بين دول العالم(٣١). ان الصين حكومة وشعباً وضعت بناء التحديث كغاية قصوى، ومصلحة أساسية، وللوصول لتلك الغاية ، مع الالتزام بالمحافظة على بيئة دولية سلمية ومستقرة، ونعمل دائماً كقوة راسخة تعمل على حفظ السلام في العالم. وتلك هي الأسس الواقعية لطريق النمو السلمي الذي اتخذته الصين(٣٢).

كما ان تبني الصين لهدفي (التنمية السلمية والنمو الاقتصادي) كعناصر للقوة الناعمة في سياستها الخارجية "والتي مثلت أهم أوجه خطابها السياسي الخارجي ، جعل الصين قوة صاعدة في وقت قصير وقد مثل ذلك استياء من قبل جوارها لتقوية نفسها على حسابهم ، وهذا ما ساهم في إجبار حكومات تلك الدول على الاستفادة من تجربة النمو السلمي الصيني ، والتي تحولت فيما بعد إلى نظرية تتمتع بجذب إقتصادي مؤثر"(٣٣).فبالنسبة لنموها الاقتصادي ، "فقد كان تطبيق استراتيجية الصين في المحافظة عليه يعتمد على شقين؛ الأول لعب عامل السكان دوراً مهماً في زيادة الاستهلاك المحلي ، فهي استراتيجية ليست فقط للنمو الاقتصادي بل أيضاً للاحتفاظ بالقوة والدعم السياسيين (٣٤). والثانية الوصول إلى أسواق خارجية جديدة للاستفادة من شرائح المستهلكين الجديدة وكذلك الوصول إلى الطاقة والمواد الخام للحفاظ على معدل التقدم السريع من جانب الاقتصاد الصيني " (٣٥).

اما التنمية السلمية فقد حقق نتائج على ارض الواقع بحدوث تحول في سياسة الصين الخارجية في ثلاث اتجاهات:

١. التحول إلى الدبلوماسية القائمة على الجيران بدلاً من الدبلوماسية المتمحورة حول أمريكا.

٢. أهداف دبلوماسية أكثر تركيزًا للحصول على دور القيادة العالمية بدلاً من مجرد الحصول على مكان مقبول في المجتمع الدولي .

٣. ركز التحول من التنمية الاقتصادية على الاستراتيجية الدبلوماسية إلى استراتيجية تركزت على تعزيز قوتها الوطنية الشاملة. اذ تعلن نظرية النمو السلمي رمزياً عن توجهات الاستراتيجية العالمية للصين من الداخل إلى الخارج [٣٦] .

وبذلك فان توجهات السياسة الخارجية الصينية قد مالت إلى شقين: "توجهاتها تجاه دول الدائرة التقليدية، وتوجهاتها تجاه دول وأقاليم آخذة في الصعود على سلم الأولويات الصينية ، اذ أن الصين تدير علاقات تعاونية ممتدة، تتمتع فيها بمواقف قوة تزيد من مقومات قوتها الاقتصادية التي حققتها خلال مسيرة تنميتها، وتؤهلها للوصول لمكانة "قوة كبرى" ولكنها لم تصل بعد لمكانة القطب الدولي المكافئ للولايات المتحدة الأمريكية[٣٧].

لما تقدم يمكن القول بان الفلسفة التي اعتمدتها الاستراتيجية الصينية لتحقيق القوة الناعمة والتي استندت على ثنائية تحقيق النمو الاقتصادي من خلال النهضة الاقتصادية الشاملة والتنمية السلمية على الصعيد السياسي ، قد تفاعلت وحققت علاقة كفؤة في الداخل بين الحكم والشعب ، وعلاقة فاعلة وديناميكية مع الخارج من خلال اقامة علاقات استراتيجية، وتبادل المصالح ، واحترام سيادات الدول ، فاما على الصعيد الداخلي:" فتعرض الصين صورة لتنميتها بأنّها إنجازات للصين كافة وليست محصورة في فئات معينة، كما أنّ الأهم من ذلك كلّه أنّ الحكومة الصينية تعمد إلى بلوغ "الانسجام" منطلقة من أرضية حضارية وثقافية وتقاليد تقوم على أهمية الانسجام المجتمعي، ومن ذلك أن تعمّ منافع التنمية السلمية الصينيين على الرغم من الفوارق الإثنية والعقيدية؛ بعبارة أخرى إنّ سياستها الدينية تتلاءم مع رؤيتها التنموية التي من الممكن أن تكون مرشدًا للدول الأخرى التي فيها أقليات دينية ، ويرتبط الانسجام الداخلي بالانسجام الخارجي بين الأديان والصين من أصلب الداعين إلى بلوغ ذلك الانسجام[٣٨].

المبحث الثالث:التأثير الجيوبوليتيكي للصين في النظام الدولي الجديد

تعتبر القوة الناشئة للصين وتأثيرها المستقبلي على الاستقرار الدولي من بين الموضوعات الأكثر إثارةً للجدل في العلاقات الدولية ، ففي السنوات الأخيرة أصبحت " القوة الناعمة " للصين محور أبحاث كثيرة، وقد أُثيرت مخاوف بشأن توسيع نفوذ القوة الناعمة للصين حول العالم وآثارها على الولايات المتحدة[٣٩].

فمن وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية بشان القوة الناعمة فإنها تعد وسيلة مهمة لتنفيذ الهيمنة وسياسات القوة. لكن الصين بدورها ترى القوة الناعمة وسيلة مهمة لدعم القوة الوطنية الشاملة والتأثير الدولي. كما إنه يناقش أيضاً بأنه ((داخلياً، تستطيع القوة الناعمة أن تدعم القيم الأساسية الاشتراكية، وتُحسّن من ثقافة الصين التقليدية الممتازة، وتزرع الفكر النبيل والفضيلة، وتدعم وحدة الجميع بما فيها الحزب والجيش والشعب)) . إن هذا يشير بأن الصين تسعى لتشجيع الاستقرار الداخلي من خلال إستراتيجية القوة الناعمة وإنهاء أي إمكانية لنشوء الديمقراطية متعددة الأطراف[٤٠] .والصين مازالت تعتبر دولة نامية كبيرة، تمتلك قدرات اقتصادية وعسكرية تؤهلها للعب دور مركزي في النظام العالمي الجديد، لكنها ترفض استخدام قواها الذاتية لفرض الهيمنة على الدول الأخرى، أو للسيطرة على قرارات المنظمات الاممية على غرار ما تقوم به الولايات المتحدة الأميركية[٤١] .

ففضلا عن السياسة السلمية فقد دفعت المعجزة الاقتصادية الصينية بعد تسعينيات القرن العشرين العالم الغربي إلى الجدل بشأن مسئولية الصين العالمية، وخصوصا تجاه الهيمنة الأمريكية في العالم، وهي الطرف الأكثر تأثراً بقوة ضغط الصعود الصيني، فمن ناحية بدأت دوائر الإعلام والباحثون في وضع التصورات لنتائج بزوغ الصين، ومحاولة تكوين نظرية "للخطر الصيني" تغطي كل الجوانب. ومن ناحية أخرى، طالب بعض أعضاء الحكومة الأمريكية من الصين أن تتحمل بأعباء أكثر "للمسئولية الدولية "استناداً إلى قوتها المتنامية، وهذا النوع من المسئولية الدولية، سوف يتخذ من قواعد النظام الدولي الرأسمالي العالمي ركيزة أساسية له لكونه المنتصر في الحرب الباردة[٤٢].

وفي العام ٢٠٠٥ ، تضمنت جلسة الاستماع للجنة الفرعية لمجلس النواب الأمريكي المعنية بأفريقيا وحقوق الإنسان العالمية والعمليات الدولية بشأن "نفوذ الصين في أفريقيا" واعتبارات القوة الناعمة، وعلى الرغم من أن اللجنة الفرعية توصلت إلى أن الصين لم تشكل تهديدا كبيرا لمصالح الولايات المتحدة لاسيما في الدول العربية، ولكن أعربت عن قلقها من أن استعداد الصين للتعامل مع أي دولة بغض النظر عن نظامها السياسي قد "يزيل" التقدم نحو الديمقراطية التي كانت الولايات المتحدة تشجعه في أفريقيا، ومع ذلك فإن الكثير من الاهتمام في نطاق وتوسيع القوة الناعمة تركز على آسيا بعد تطوير سياسة الصين الأكثر

تصالحا تجاه جيرانها في جنوب شرق آسيا منذ عام ١٩٩٠، ففي مقال في صحيفة وول ستريت جورنال لمنشئ هذا المفهوم (جوزيف ناي) فقد وسع نقاشًا كبيرًا (خاصة في الولايات المتحدة) حول تحدي القوة الناعمة الصينية المحتملة للنظام الإقليمي الحالي لشرق آسيا [٤٣] . وفي الوقت الذي توسع فيه الصين القوة الناعمة الوطنية، وتُفرض بدور أكبر على الساحة الدولية، فمن الممكن أن بكين سوف تعزز القيم الاشتراكية الصينية كبديل للقيم الغربية وتسعى إلى تعزيزها توكيداً لنموذج التنمية في الصين ، برغم ان قادة الصين يسعون إلى تجنب المنافسة والمواجهة مع الغرب، ولا سيما مع الولايات المتحدة.وبقدر ما يمكن رؤية المنافسة الدولية من أجل القوة الناعمة كمنافسة بين الأفكار ونشر الثقافة ، وفي محاولةٍ منها لتدعيم أسس مكانتها تحتاج الصين إلى مضاعفة أسس القوة الناعمة الغربية، ولذلك فهي تؤكد على التناغم العالمي بدلاً من القيم العالمية المزعومة كالديمقراطية وحقوق الإنسان أو حرية التعبير.

و بيد أن الصين الصاعدة مؤهلة كلاعب مشترك مع أمريكا في السياسة العالمية، وبالنظر إلى ان الصين تعد الدولة الأكثر كثافة سكانية وثاني أكبر اقتصاد في العالم ، فإن التأثير الجيوبوليتيكي العالمي للصين هو ما لا تستطيع الولايات المتحدة تجاهله، ويتضح ذلك من خلال الغزو التجاري الصيني للولايات المتحدة الامريكية ، فالسوق الامريكي هو السوق الرئيسي للمنتجات الصينية ، ومن المعروف أن الصين حققت فائضاً تجارياً مع الولايات المتحدة يزيد على(٣٧٥ مليار دولار) عام ٢٠١٧، علماً أن حجم التبادل التجاري بين البلدين تجاوز (٦٠٠) مليار دولار عام ٢٠١٦، ووصلت صادرات الولايات المتحدة إلى الصين عام ٢٠١٧ إلى (١١٦.٢) مليار دولار، بينما وصلت صادرات الصين إلى الولايات المتحدة إلى نحو (٤٩٢) مليار دولار في العام نفسه. وقد أصبحت في مقدمة الدول الدائنة للولايات المتحدة الامريكية ، وتُعد حالياً أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة وثالث اكبر سوق لصادراتها. ولذلك فان التبادل التجاري قد اتخذ بعداً صراعياً بعد ان اتهمت الولايات المتحدة الحكومة الصينية باتباع سياسات اقتصادية جائرة تؤدي الى إغراق السوق الامريكية بالسلع الصينية الرخيصة [٤٤]. كما ان علاقة الصين مع الدول الاخر حددت على اساس ان ارتباط الدول بعلاقات ثنائية و متعددة الأطراف فضلا عن ان الاقتصاد العالمي اصبح أكثر اندماجا

بالأسواق العالمية، وفي الوقت نفسه تحوّلت المواضيع الاقتصادية ذات الأهمية المتزايدة في العلاقات الدولية مدخلاً لاستخدام الأدوات الدبلوماسية .

وتعد مساعدات الصين جزء من دبلوماسية صينية عامة أكثر تطوراً ، وهي نوع آخر من القوة الناعمة المنخفضة، وبعد انتهاء الحرب الباردة ، خفضت الولايات المتحدة ميزانيتها للدبلوماسية العامة ، وعلى النقيض من ذلك زادت الصين ميزانية دبلوماسيتها العامة وصاغت استراتيجية أكثر دقة تعزز مفهوم التنمية السلمية من خلال جهود مثل تنظيم معارض المتاحف العالمية. كما تعمل بكين على إنشاء معاهد كونفوشيوس ، وهي مدارس اللغة الصينية في الجامعات الرائدة في جنوب شرق آسيا ، الأمر الذي أدى إلى توسيع نطاق البث التلفزيوني الدولي في الدوائر التلفزيونية المغلقة ، وزيادة توفير معلمي اللغة الصينية في دول العالم[٤٥] .

ونتيجة للنمو المرتفع للاقتصاد الصيني فقد اعتبر اقتصاداً مستهلكا للمواد الأولية والطاقة ، ففي عام[٤٦] ٢٠٠٣ أدى تسارع النمو الاقتصادي الصيني إلى زيادة حاجاتها إلى استيراد النفط، وأسهم في ارتفاع أسعاره العالمية ، فالصين حاليا المستهلك الثاني للبترول في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وقبل اليابان. فاستهلاكها للنفط الذي كان يمثل ٥% من الاستهلاك العالمي في عام ١٩٩٥ وصل إلى ٧% في عام ٢٠٠٣ ، وأسهم ارتفاع استيرادها له بنسبة ٤٠% الى زيادة الواردات العالمية، كما أصبحت الصين مستورداً من الدرجة الأولى لعدد من المنتجات الأساسية. ومنذ عام٢٠٠٩ التهمت الصين ثلث الصادرات العالمية من الحديد، و٢٣ % من صادرات الألمنيوم، و١٨% من النحاس، و١٦% من الزنك. وفي القطاع الزراعي، استوردت ما يزيد عن ٥٠% من الصادرات العالمية من الصوف، و ٤٠% من الخشب والقطن، و٤٥% من الصويا، و ٢٥% من زيت النخيل. وأسهمت في ارتفاع الأسعار العالمية لهذه المنتجات، وكذلك في تعريفات الشحن البحري ، وعلى الصعيد السياسي فان الحفاظ على السلام هو الركيزة الأساسية التي يقوم عليها تقدم لصين، فقد اعتمدت الصين في تقدمها على مناخ السلام الدولي، كما أنها عملت على دعم السلام والاستقرار في العالم، كما تتمسك الصين بسياسة خارجية مستقلة تقوم على السلام، وترى ضرورة عدم التفريق بين الدول على أساس الحجم أو القوة أو الثراء، فضلا عن عدم

التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، أو فرض إراداتها بالقوة على الآخرين. وقد دعت الصين للتخلي عن عقلية الحرب الباردة، واقترحت مفهوم الأمن الجديد، والحفاظ بإيجابية على الأمن الدولي والإقليمي، كما أنها أرسلت اكثر من ١٥ ألف من قواتها للمشاركة في أكثر من ٢٥ من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بما في ذلك الدول التي ليس لها علاقات دبلوماسية مع الصين مثل هايتي، وهي بذلك أكثر الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن إرسالاً لقوات حفظ السلام. ولقد أرسلت الصين أسطولاً من خفر السواحل لمنطقة خليج عدن، ولعبت دوراً إيجابي في التعاون الدولي في مكافحة القرصنة[٤٧] .كما التزمت الصين بمبادئ الأمم المتحدة الثلاثة منذ أن شاركت في عمليات حفظ السلام : وهي الحصول على موافقة الدولة المعنية للقيام بعمليات حفظ السلام، والبقاء على الحياد، واستخدام القوة فقط في الدفاع عن النفس، وحافظت في نفس الوقت على مفهومها الخاص للسلام ومبدأها الدبلوماسي، وشكلت عمليات حفظ السلام ذات طابع صيني من خلال ما يلي[٤٨] :

أولاً: لم تشارك الصين في عمليات حفظ السلام خارج إطار الأمم المتحدة ، فقد قامت الصين بعمليات حفظ السلام تحت توجيه ((ميثاق الأمم المتحدة)) وأكدت على تحمل مجلس الأمن الدولي لمسؤوليته الرئيسة وهي حفظ السلام الدولي ، حيث يجب أن تحصل جميع عمليات حفظ السلام على موافقة مجلس الأمن.

ثانياً: ألا ترسل قوات مقاتلة ، فقد كانت الصين في غاية الحذر عند إرسال قوات مقاتلة للمشاركة في قضايا حفظ السلام، اذ أرسلت عسكريين وشرطيين ومسؤولين مدنيين بشكل رئيسي ولم تشارك في مهام قتالية، بل ركزت على أعمال الإنشاء والعلاج والنقل وإزاحة الجليد وغيرها من عمليات الإغاثة الإنسانية من الكوارث والدعم اللوجستي.

وفي في قمة آسيا – إفريقيا ٢٠٠٥ أشارت السياسة الصينية الى التوضيحات التالية فيما يتعلق بالنظرة العالمية المتسقة او المتناغمة ، كمفهوم جديد للصين في التفكير السياسي[٤٩]:

١- ستحافظ الصين على روح تعددية الأطراف وتحقق الأمن المشترك. يجب أن تتعاون الدول حول العالم للتعامل مع التهديدات الأمنية العالمية والتخلي عن تفكير الحرب الباردة. وينبغي إنشاء مفهوم أمني جديد يقوم على الثقة المتبادلة والرفاهية المتبادلة والتعاون المتبادل ، فضلا عن آلية أمنية جماعية متساوية وفعالة تسهم في السلم والأمن الدوليين.

٢- سوف تسعى الصين إلى تحقيق المنفعة المتبادلة والتعاون وتحقيق الرخاء المشترك. وتؤيد الصين إنشاء نظام تجاري متعدد الأطراف يكون مكتملاً ومفتوحاً ومتساوياً وغير تمييزي . بالإضافة إلى ذلك ، تدعم الصين تحسين النظام الدولي وستبذل قصارى جهدها للمساهمة في التنمية المشتركة للدول.

٣- ستحافظ الصين على روح التوافق وتشترك في بناء عالم متناغم. واستنادا إلى روح المساواة والانفتاح نحو التنوع ، تدعم الصين تقلص الشكوك المتبادلة والفصل المتبادل ، وتيسير الديمقراطية وإقامة عالم متناغم يستوعب مختلف الحضارات .

مما تقدم يُلاحظ تلاقح مفهوم الجيوبوليتيك الحديث الذي يسعى الباحثون اليه بمفهوم القوة الناعمة الصينية ، اذ ان التمازج بين كل من الثقافة السياسية المتأثرة بالجغرافية من جهة، والعناصر المؤثرة في القدرات العسكرية والاقتصادية للدولة لإيجاد نظام دفاعي يتصف بالنعومة من خلال سمات جيوبوليتيكية من جهة اخرى، واضحة ملامحها ليتم طرح مقومات جيوبوليتيكية للقوة الناعمة الصينية. فالموقع المتميز للصين في وسط دول مثل روسيا الباحثة عن دور عالمي تحدها شمالاُ، واليابان القوة التكنلوجية – الاقتصادية برغم تقهقرها للمركز الثالث تحدها شرقاً ، والهند ذات المقومات الاقتصادية – السكانية تحدها غرباً ، فضلا عن دول اسيا الصناعية التي تنتشر على حدود الصين الشرقية والجنوبية المتأثرة بثقافة الصين ونموذجها الاقتصادي ، ثم ان فن الحكم في ظل مفهوم الجيوبوليتيكا العملية والتي وصفت محددات السياسة الخارجية الصينية المعاصرة وهي احد اركان القوة الناعمة الصينية بغلبة نزعتها البراغماتية على النزعة الأيديولوجية ، اضافة لغلبة نزعتها للحوار على نزعة المواجهة و اولوية النمو الاقتصادي و التأني في إدارة ملف علاقاتها الخارجية وعدم تسرعها لتحقيق مواقع متقدمة في على الصعيد الدولي، فضلاً عن جاذبية حضارتها ، وعدد السكان الكبير ، ومواردها الوفيرة، وموقعها الإستراتيجي ، كل ذلك يشير الى الاثار الجيوبوليتيكية في القوة الناعمة الصينية في النظام الدولي الجديد.

الاستنتاجات :

١. ان اعتبارات الموقع الجغرافي للدولة هو عامل أساسي بالنسبة للجغرافيا السياسية وعليه تتوقف الاتصالات مع الخارج ، التي تعتبر بدورها شروطاً أساسية للقوة ،

والموارد الاقتصادية اذ ان الموارد الموجودة في اي دولة تمثل واحدة من اهم اسباب القوة في سياساتها الداخلية والخارجية على حد سواء، والمقومات السياسية التي تتضمن عنصر الاستقرار السياسي ، وكفاءة المؤسسات السياسية والدستورية ، والتي يتكون منها النظام السياسي للدولة اضافة الى فعالية السيطرة السياسية للحكومة على الدولة ، وهو ما يمكن اعتباره استثمار الجيوبوليتيك في القوة الناعمة للدولة.

٢. ان توظيف الصين لأدوات القوة الناعمة لديها جاء وفق رؤيتها الخاصة وهي؛ الثقافة الصينية والتي لعبت جانبا رئيسيا في استراتيجية تصور الصين الخارجي كدولة ذات تاريخ وثقافة ثريين ، ثم السياسة الخارجية اذ امتازت نظرة الصين إلى العلاقات الدولية على مبدأ سيادة الدول فلا يجب المساس بها أو التدخل في شؤونها الداخلية ، وثالث تلك الادوات القيم السياسية حيث أن من اهم قيم الصين انها لا تتدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى .

٣. تكثف الصين مبادراتها ذات التأثير الجيوبوليتيكي على مختلف مناطق العالم عموماً يشير الى تقدم صيني واضح ومدروس على باقي القوى الجيوبوليتيكية العالمية الأخرى، بل ان هناك من يرجح تصاعد النفوذ الصيني على حساب تلك القوى في المناطق الاستراتيجية في العالم.

٤. يتضح ان الاثر الجيبوليتيكي للقوة الناعمة الصينية على العالم الذي كان ثمرة الصعود الاقتصادي الصيني هو طريق الحزام والطريق الذي يربط اهم منطقتين استراتيجيتين على مدى العقود القادمة وهما منطقة شرق اسيا والشرق الاوسط خصوصاً مع انخفاض الطلب على النفط من قبل الولايات المتحدة الامريكية بسبب اكتشافات الوقود الاحفوري فيها.

٥. تم التأكيد على أهمية المقوم الاقتصادي كأحد اهم مقومات القوة الناعمة وما له من تأثير كبير في الجيوبوليتيك الحديث ، وعلى صعود القوى الدولية والإقليمية ، واذا ما تم التعامل مع مقومات القوة الناعمة الأخرى مع انموذج الجيوبوليتيك الحديث لأي مجتمع فلابد ان يستند الى ثقافة سياسية متأثرة بالجغرافيا ، ولدى الصين استراتيجية كبرى تتفهم ابعاد هذه الجغرافيا والثقافة.

التوصيات :

١. ان التأثير الجيوبوليتيكي الصيني من خلال المقوم الاقتصادي والذي تجسد في طريق الحزام والطريق والذي كان من وحي طريق الحرير التاريخي ، يمكن ان يشجع الدول كافة لاستثمار هذا الطريق لتحقيق مصالحها الخاصة مع الدول التي يمر بها هذا الطريق لاسيما في المجال التجاري ، ولذلك ينبغي على الدول تسهيل الإجراءات والاستثمار الأمثل في هذا الطريق لتحقيق تلك الغايات .

٢. ان سياسة عدم التدخل في شؤون الدول التي تنتهجها الصين كأداة من ادواتها السياسية ، لابد وان تشجع الدول كافة في رفع نسب تعاونها الاقتصادي والثقافي والسياسي مع الصين ، لاسيما في المجالات العسكرية ، والأمنية والاستراتيجية والتي لا تكلفها كلف سياسية او سيادية او حتى رهن ثرواتها الاقتصادية ، وكما يحصل عند التعامل مع اطراف غربية وخصوصاً الولايات المتحدة الامريكية.

٣. ان الاهتمام بالتجربة الصينية لا ينبغي ان يتوقف عند النهوض الاقتصادي ، بل ينبغي النظر الى ما تحقق في مجالات أخرى ساهمت في تحقيق مستوى متقدم من الرفاهية للفرد الصيني ، كالجانب الصحي والبيئي والتعليمي والثقافي ، خاصة وانه قد تحقق في ظل نظام يتهم من الغرب بانه نظام لا يطبق معايير حقوق الانسان ويفتقر للقيم الديمقراطية والمشتركة السياسية .

الاحالات

[١] محمد عبد الغنى سعودي، الجغرافيا السياسية المعاصرة ، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠١٠، ص12

[٢] كلاوس دودز ، و ديفيد أتكنسون ، ترجمة عاطف معتمد وعزت زيان ، الجغرافيا السياسية في مائة عام : التطور الجيوبوليتكي العالمي (ج١) ، الطبعة الاولى المركز القومي للترجمة ، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٩.

[٣] جاسم سلطان ، الجغرافيا والحلم العربي القادم – الجيبوبولتيك – عندما تتحدث الجغرافيا ، ط١، دار تمكين للابحاث والنشر ، بيروت ، ٢٠١٣..ص٥٩ .

[٤] عدنان السيد حسين ، الجغرافية السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ط ٢ ، ١٩٩٦، ص١٨-١٩.

[٥] عدنان كاظم جبار الشيباني ، الجهود العلمية لفريدريش راتزل في الجغرافيا السياسية ، بحث منشور في مجلة اوروك – عدد٣ – مجلد ١٠ ، ٢٠١٧ .ص٣٠٦.

[٦]الصافي سعيد ، جيوبوليتيك : التاريخ الأسير و الجغرافيا المتصدعة ، ط٢ ،الناشر : شركة سوتيميديا – تونس –٢٠١٦ ،ص٣٧٨ .

[٧] حمزة حسين بندقجي ، الدولة دراسة تحليلية في الجغرافية السياسية ، جامعة الملك عبد العزيز ، الرياض ، ١٩٨١ ، ص١٨٥.

[٨] إياد حرفوش ، الجغرافية السياسية والبشرية ،جامعة البعث – كلية السياحة –دمشق، ٢٠١٧،ص ٥١..

[٩] جاسم سلطان ، الجغرافيا والحلم العربي القادم – الجيبوبولتيك – عندما تتحدث الجغرافيا ، دار تمكين للابحاث والنشر ، لبنان – بيروت – ط١، ٢٠١٣،ص٦٤.

[١٠] الصافي سعيد،مصدر سابق،ص ٣٨١.

[١١] عدنان السيد حسين ، مصدر سابق ، ص٧٢.

[١٢] اياد حرفوش ، مصدر سابق،ص٦٣.

[١٣]محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا ، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة – القاهرة ، ٢٠١٢ كارل غيرث ،على خطى الصين يسير العالم: كيف يحدث المستهلكون الصينيون تحولاً في كل شيء ، ترجمة طارق عليان ، كلمة – ابوظبي : هيئة ابوظبي للثقافة والتراث ، ٢٠١١.،ص٥١.

(١٤) علي حسين محمود باكير ، المصدر السابق ، ص٤٤ .

(١٥) كاظم هاشم نعمة ، القوة الناعمة الصينية والعرب ، مجلة دراسات عربية ، أيار – ٢٠١٧ ، ص٢٩.

(١٦) جمال خالد القاضي وآخرون ، مصدر السابق ،ص٤٣

(17) Chaudhry Saeed Ullah , optc, p :53.

(١٨) علي حسين محمود باكير ، المصدر السابق ، ص٤٦.

(19) Tony Tai & et all , optc, p :31.

(20) Sergey A. Podyapolskiy , “Soft Power” and “Smart Power” of Modern China , Journal of Siberian Federal University. , Humanities & Social Sciences ,2 / 7 , 2014 ,p:

(٢١) جمال خالد القاضي وآخرون ، المصدر السابق ،ص١٤٥

(٢٢) عبد الرحمن أحمد عثمان ، المصدر السابق ، ص٣١١.

(٢٣) فراس محمد احمد – مصدر سابق ، ص٦٥٨.

(٢٤)عدنان خلف حميد البدراني ، المصدر السابق ، ص١٠.

(٢٥) كاظم هاشم نعمة ، المصدر السابق ، ص٣٠.

(*) هارون فرايدبيرغ هو أستاذ جامعي أمريكي، ولد في ١٦ أبريل١٩٥٦ عمل في الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥ في مكتب نائب رئيس الولايات المتحدة مساعد لشؤون الأمن القومي ومدير تخطيط السياسات

(٢٦) جمال خالد القاضي وآخرون ، المصدر السابق ،ص١٤٦.

(27) Tony Tai & et all ,optc, p :31

(٢٨) جين تسان رونغ ، المصدر السابق ص١٣٣-١٣٤.

(٢٩)عدنان خلف حميد البدراني ، المصدر السابق ، ص١٠.

(30) Xin Li & Verner Wormo ,ptc, P80

(٣١) ابراهيم نافع ، الصين – المصدر السابق ،ص٦٣

(٣٢) أحمد السعيد و لي هونغ جيه، المصدر السابق ،ص٨٠.

(٣٣) فراس محمد احمد – المصدر السابق ، ص٦٥٨.

(٣٤) كارل غيرث ، المصدر السابق ، ص٥٩.

(35) Parama Sinha Palit , optc, 2010, p :12

(36) Chaudhry Saeed Ullah , optc, p :53.

(٣٧)عبد الرحمن أحمد عثمان ، المصدر السابق ، ص٣١٢.

(٣٨) كاظم هاشم نعمة ، المصدر السابق ، ص٣٣.

39Carola Mc Giffert , Chinese Soft Power and Its Implications for the United States , Competition and Cooperation in the Developing World, A Report of the CSIS Smart Power Initiative , CENTER FOR STRATEGIC & INTERNATIONAL STUDIES , 2009.p.10

40 Osamu Sayama , China's Approach to Soft Power Seeking a Balance between Nationalism, Legitimacy and International Influence, Royal United Services Institute for Defence and Security Studies, 2016.p.8

٤١ عدنان خلف حميد البدراني ، أثر الاستمرارية والتغيير في السياسة الخارجية الصينية تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٤٩، ٢٠١٥ ،ص١٠.

٤٢ جين تسان رونغ ، هل الصين دولة عظمى– واقع ومستقبل الصين على الساحة الدولية – ترجمة علي ثابت/ مطبعة بتانة – ط ١– بيت الحكمة للاستثمارات الثقافية – مصر، ٢٠١٧ ،ص٢٧.

43 Shaun Breslin , The Soft Notion of China's 'Soft Power , Asia Programme Paper : ASP , Chatam house– London, 2011.p.5

٤٤ جمال خالد القاضي وآخرون، مصدر سابق،ص١٣٧.

45 Joshua Kurlantzick , China's Charm: Implications of Chinese Soft Power, Carngie endowment for international peace ,Policy brief , 2006,p.3.

[٤٦] فرانسواز لوموان ، الاقتصاد الصيني، ترجمة د.صباح ممدوح كعدان ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب – وزارة الثقافة – دمشق – آفاق ثقافية العدد (٨٢) / شباط ٢٠١٠ ،ص١٠٠.

[٤٧] لي هونغ جيه، طريق الصين – سر المعجزة ، المكتب المصري للمطبوعات ،٢٠١٤،ص٨٢.

[٤٨] جين تسان رونغ ، هل الصين دولة عظمى– واقع ومستقبل الصين على الساحة الدولية – ترجمة علي ثابت/ مطبعة بتانة – ط ١– بيت الحكمة للاستثمارات الثقافية ،مصر، ٢٠١٧،ص٨٥ .

[49] Tony Tai & et all، optc,p.32.